رئيس اللجنة الامنية في مجلس بغداد ماجد الشويلي لـ(المدى):

ما تحقق من نجاحات في خطة فرض القانون انعكس ايجابياً على أوضاع المواطنين

المدى/ طارق الجبوري

وضعت اللجنة الامنية في مجلس محافظة بغداد اليات عمل للمساعدة في عودة المهجرين قسرا الى مناطق سكناهم بالتنسيق مع الاجهزة المختصة في وزارتي الدفاع والداخلية وقال رئيس اللجنة ماجد الشويلي في لقاء مع المدى: لايمكن القفز على الواقع الامني الذي نعيشه في بغداد وما حققته خطة فرض القانون من نجاحات مهمة في هذا الجانب انعكس ايجابا على اوضاع المواطنين في غالبية المناطق رغم الخروقات الامنية التي تحصل هنا وهناك ومع ذلك وبرغم الخطوات المهمة الا انه وحسب وجهة نظرنا ينبغي اعادة النظر في بعض الاليات التي لم تعد تتلاءم والمرحلة وضرورة التفكير باساليب تنسجم معها وتحقق خطوات اكثر فاعلية مع اجراءات ملموسة للمواطن مثل فتح الطرق لتحقيق انسيابية سير مريحة ولو نسبيا والعمل بجدية اكثر لاعادة المهجرين الى مناطقهم ولدينا تصورات عملية لتنفيذ ذلك ولنجعل من عام ٢٠٠٨ عام عودة المهجرين وقد جرت مداولات ونقاشات مع المسؤولين في الاجهزة المختصة بخصوص هذا الموضوع واضاف: وكما هو معلوم فان هنالك لجنة في المجلس هي لجنة المهجرين لديها احصاءات وتصورات كاملة عن اوضاع هذه العوائل ومعاناتهم وأولى المجلس اهتماما خاصا لهذه الشريحة وقدم المساعدات لها لكن يبقى الحل الصحيح بعودتهم الى مناطق سكناهم وهذا هو ما نعمل عليه بالتعاون مع الاجهزة المختصة والمواطنين في كل منطقة

وعن مهام اللجنة اوضح الشويلي: بعد انتخابات مجلس المحافظة شكلت عدة لجان في مقدمتها اللجنة الامنية التي تضطلع بواجبات مهمة وحساسة لتعلقها بامن المواطن وفي ضوء مانص عليه القانون تحركت اللجنة وعملت في عدة اتجاهات منها متابعة ومراقبة اداء الاجهزة الامنية في بغداد وتقييم ما حققته وفتح القنوات معها وتوطيد اسس العلاقات وبما يسهم في استقرار الوضع الامني فضلاً عن مد جسور العلاقه مع المواطنين وزيادة وعيها الامني....

مشيرا الى ان عمل اللجنة ليس تنفيذيا بل يستند بشكل اساس على المشوره ورفد الاجهزه المعنيه بالمعلومات التي تسهل مهامهم لصلتنا المباشره بالمواطنين وكوننا اذا صح التعبير مجساً صادقاً عن احوالهم فكان جانب المعلومات حيوي ومهم

كما قامت اللجنه بعقد ندوات ومؤتمرات امنيه وشاركت بالعديد منها موضحا ان لدينا خمس عشرة لجنه مماثله في المجالس البلديه نستقي منها المعلومات كما لدينا ممثل في غرفة عمليات بغداد وضباط ارتباط مع عدد من الوزارت والدوائر الحكوميه كما ان اللجنه وحسب القانون معنيه بعزل وتعيين مدير شرطة بغداد وهي معنيه بشؤون المديريات الاخرى

> طموحنا عودة المهجرين الى مناطق سكناهم

> المواطن بات واعياً للتصدي بحزم للزمر الارهابية

وعن تقييم اللجنه للواقع الامني في بغداد اكد الشويلي ان التقييم الموضوعي لهذا الجانب عليها ان ياخذ بنظر الاعتبارما طرأ من تحسنات في نفس الوقت الذي يحتم علينا ان نكون اكثر حذراً وحيطة وان لا يصيبنا الخدر والتهاون في واجباتنا..فالعدو مازال موجوداً وهو يتحين الفرص ويتلون ويتمرس حول كثير من العناوين للقيام باعماله العدوانيه وماحصل في سوق الغزل وسوق الطيور في بغداد الجديده يؤشر شكلاً واضحاً على ان الارهاب مازال يعمل لتنفيذ ماتمليه عليه الاجهزه الخارجيه المرتبط بيها التي تسعى النيل من ارادة الشعب من خلال زعزعت الامن وتصورنا بان مثل هذه المحاولات يائسه فالمواطن بات واعيا بضرورة التصدي بحزم لزمر الارهاب مهما كانت مسمياتها

وعن دور اللجنة في مجال التطوع للاجهزة الامنيه قال رئيس اللجنة الامنية ان المجالس المحليه والبلديه قادره على تشخيص المناسب من غيره للدخول بمثل هذه الاجهزه ولكن ومع الاسف مازال هنالك عدم استيعاب بمثل هذا الدور من قبل الاجهزه المختصه لذا تتم عمليات التطوع دون اخذ رأينا وربما حصلت حالات بسيطة في بعض القواطع لكنها لم ترق الى مستوى طموحنا ونتصور ان أي آليه للحدمن وصول العناصر المسيئه والفاسده الى الاجهزه الحكوميه والامنيه منها بشكل خاص لايكتب لها النجاح دون الرجوع الى المجالس البلديه للمشاوره لكي تتحمل مسؤوليتها في الاختيار ونفس الموضوع ينطبق على عناصر الصحوه ومازلنا نطالب بكل محفل

لان يكون للمجالس البلديه والمحليه دورها في هذا الجانب ونامل ان يعي المسؤولون اهمية اشراك المجالس لاختيار عناصر الاجهزة الامنيه للحد ولو نسبيا من حالات الفساد المالي والاداري التي اسهمنا في الكشف عن بعضها في دوائر الجنسيه والمرور وغيرها.

ذي قار تعيد النظر في آلية تحديد المشمولين بمنحة شبكة الحماية الاجتماعية

الناصرية/ حسين العامل

قررت لجنة المتابعة والاشراف على توزيع رواتب المشمولين بمنحة الحماية الاجتماعية اعادة النظر بقوائم اسماء والية تحديد الفئات المشمولة بالمنحة .

وجرى خلال الاجتماع الذي تراسه نائب محافظ ذي قار احمد الشيخ علي وحضره المشرف على دوائر الرعاية الاجتماعية في مجلس المحافظة هادي جواد البهلول ورئيس لجنة الاشراف على توزيع رواتب الشبكة كاظم جبار ورؤساء عدد من المجالس البلدية في الاقضية والنواحي فضلا عن رؤساء وممثلي الدوائر المعنية استعراض تجربة الاعوام السابقة من عمل الشبكة وتحديد مارافقها من اخفاقات وخروقات ادت الى وصول المساعدات الانسانية المتمثلة براتب المنحة الى غير مستحقيها حيث اشار المشرف على دوائر الرعاية الاجتماعية هادي البهلول الى عدم شمول المنحة بصيغتها الحالية للكثير من مستحقيها في حين شملت اشخاص يعدون من الميسورين داعيا الى متابعة عمل المختارين الذين يتولون ترشيح الاسماء للمجالس البلدية في الوحدات الادارية ووضع ضوابط قانونية ملزمة لتلافي الخروقات والمخالفات في مجال تحديد اسماء المشمولين.

مشيرا الى ان لجنة النزاهة في مجلس المحافظة وضعت اليد على اكثر من ٣ الاف مخالف في قوائم اسماء المشمولين برواتب الشبكة السابقة.

لافتا الى ان اللجنة قامت بمخاطبة الجهات المعنية بصددهم وتم حجب الرواتب عنهم.

ومن جانبه شدد نائب محافظ ذي قار على اهمية ملاحقة واستئصال الفساد الاداري ومحاسبة من يثبت تورطهم في مخالفة الضوابط والاجراءات المعتمدة وذلك عبر احالتهم للقضاء واوعز باستحداث ممثل قانوني ضمن تشكيلة لجنة المتابعة والاشراف على توزيع رواتب شبكة الحماية الاجتماعية لاحالة المخالفين للقضاء وملاحقتهم قانوناً، مؤكدا على اهمية الاستفادة من التجارب السابقة في وضع الضوابط الجديدة لتحديد المشمولين بالمنحة مع اعطاء الاولوية لمن هم اكثر فقرا في الوجبات الجديدة التي سيتم اعدادها خلال الايام القليلة القادمة.

وتوصلت اللجنة في ختام اجتماعها الى جملة من المقررات والتوصيات حول الية توزيع رواتب شبكة الحماية الاجتماعية في المحافظة وركزت بذلك على تفعيل دور الاشراف والمتابعة للحد من المخالفات والخروقات للضوابط والتعليمات المتبعة ومن المقرران تعرض التوصيات المذكورة في وقت لاحق على مجلس المحافظة ومحافظ ذي قار لاقرارها والمصادقة عليها قبل الشروع بتطبيقها.

بسبب ارتفاع كلفة مادة الزفت وانقطاع الكهرباء

كربلاء: المشاريع الخدمية لا تنجز في سقوفها الزمنية

كربلاء/ المدى

شهدت محافظة كربلاء العديد من المشاريع التي ساهمت وبشكل كبير في تقليل حجم المعاناة التي كان يتحملها المواطن الكربلائي سابقا حيث ارتفعت نسبة المناطق المخدومة بالمجاري في المحافظة من ١٣٪ لمياه الأمطار إلى ٢٠٪ وذلك حسب المساحة الجغرافية للمحافظة ، في حين بلغت نسبة المناطق المخدومة حسب التعداد السكاني في المحافظة إلى ٥٠٪ بعد ان كانت ٢٠٪ فقط بداية عام ٢٠٠٦، واكد المهندس محمد صاحب عبد علي مدير مجاري كربلاء لـ(المدى) ان تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم وتسريع الاعمار لعام ٢٠٠٧ بلغت ١٣ مليارا و ١٠٦ مليون دينار تم فيها تنفيذ مشروع شبكة مجاري مياه الأمطار ومحطة الرفع في ناحية الحسينية وهو في طور التسلم، كما و إن العمل جار حاليا في تنفيذ إعادة المسارات في ناحية الجدول الغربي بعد أن تم الانتهاء من تنفيذ شبكة مجاري مياه الأمطار فيها فضلا عن تنفيذ مشروع شبكة مجاري مياه الأمطار في الحي العسكري قطاع ١٤ في ناحية الحر حيث إن العمل جار في تنفيذ فتحات التصريف والوصلات الجانبية للمشروع ، أما فيما يتعلق بمشروع تنفيذ شبكة مجاري مياه الأمطار والثقيلة في أحياء ضباط الأسرة وشهداء الملحق .

وأضاف مدير المجاري ان العمل مستمر في تنفيذ الشبكة بواقع تسع حفارات منتشرة في عموم الحي من اجل تنفيذ شبكات المجاري الثقيلة ومياه الأمطار في آن واحد، فضلا عن تنفيذ الخطوط الرئيسية لمجاري مياه الأمطار سعة ١٠٠٠ ملم والتي تعد المرة الأولى التي تم فيها استخدام أنابيب بهذا الحجم في المحافظة فضلا عن المباشرة بإعادة المسارات في المناطق التي تم الانتهاء من تنفيذ الشبكات فيها ، هذا بالنسبة للمشاريع المحالة ضمن برنامج تنمية الأقاليم وتسريع الإعمار لعام ,٢٠٠٧

أما المشاريع المحالة ضمن تخصيصات المجلس الأعلى للإعمار، أوضح المهندس عبد علي..إنها تمثلت في تنفيذ شبكات مجاري مياه الأمطار في حي الأمير بناحية الحر و تنفيذ محطة لمياه الأمطار في حي الضباط في قضاء الهندية والعمل في كلا المشروعين في طور الانجاز حاليا.

في حين تمثلت المشاريع التي تم إحالتها ضمن تخصيصات وزارة البلديات والأشغال العامة في تنفيذ محطات وشبكات مجاري مياه الأمطار والثقيلة في حي العباس والتي مازال العمل فيها مستمرا، في الوقت الذي تم فيه إنجاز شبكات لمياه الأمطار لأحياء العامل والحر واليرموك وقد تمت المباشرة بتنفيذ الخطوط الناقلة لمشروع كربلاء الموحد للمرحلتين الثانية والثالثة لاسيما بعد رصد ٧٧ مليار دينار لخدمة ٥٠٠ ألف نسمة في المحافظة والذي سيحقق قفزة بيئية في المحافظة لإنقاذ الواقع البيئي .

وأوضح المهندس عبد علي انه قد تم تأهيل الخطوط الناقلة في المناطق المحيطة بالحرمين الشريفين بكلفة ٦ مليارات دينار ضمن تخصيصات منظمة اليونيسيف العالمية من اجل معالجة الاختناقات والتكسرات في شبكات المجاري من خلال تنفيذ خطوط جديدة ، مشيرا إلى أن العمل جار في تأهيل الشبكات الثقيلة والأمطار في المنطقة المحصورة مابين الحرمين الشريفين فضلا عن تنفيذ شبكة لمياه الأمطار في الحي العسكري بناحية الحر.

وذكر إن من بين أهم الأسباب التي ساهمت في تجاوز بعض المشاريع المحالة السقف الزمني المحدد للإنجاز هو ارتفاع أسعار مادة الزفت التي تشكل العنصر الأساسي في إعادة المسارات و احتياج البعض الآخر من المشاريع إلى إجراء كشوفات تتضمن فترات زمنية إضافية للتنفيذ فضلا عن تعارض مسارات العمل مع خطوط الكهرباء و شبكات الماء والمجاري القديمة ، كما وان معظم الأفرع التي تم فيها تنفيذ المشاريع ضيقة جدا ويصعب العمل فيها ، إلا إنه يمكن القول لقد تم تجاوز المشاكل التي واجهت تنفيذ المشاريع خلال العام الماضي وسيشهد هذا العام قفزة نوعية من حيث الأداء .

اطلالة

الخدمات التعاونية

عبد الرحمن عناد

توقفت الحركة التعاونية في العراق منذ خمس سنوات، بعد ان اكتنزت تجربة عميقة، واستطاعت في العمل الميداني تقديم اشياء ملموسة للموطن على صعد توفير السلع الاستهلاكية والسكنية والنقل وغيرها، وفقد المواطن بهذا عامل معونة كان يستند اليه في مواجهة متطلبات حياته.

وترجع ممارسة العون والمساعدة الى العصور القديمة في العراق، وظهر التعاون جلياً وعملياً في المجتمعات الريفية خاصة في مواسم الفيضانات والحصاد والمآتم والاعراس والانشطة الاجتماعية التي تتجاوز قدرة الفرد البدنية او المادية في تلك المجتمعات.

وقد ظهرت الحركة التعاونية في العراق بشكلها الحديث بعد صدور قانون الجمعيات رقم (٢٢) لسنة ١٩٢٢ والذي كان يهدف الى تنظيم شؤون الجمعيات الاجتماعية والسياسية ولم يهدف الى تنظيم الجمعيات الاخرى.

وتأسست اول جمعية استهلاكية عام ١٩٣٧ واول جمعية اسكانية عام ١٩٥٣ وفي سنة ١٩٤٤ تم تأسيس قسم للتعاون بوزارة الاقتصاد انيطت به مهمة نشر افكار التعاون ونظمه واخذ هذا القسم ينشر الاهداف والمبادئ التعاونية عن طريق المحاضرات والندوات والصحف.

وبمرور السنوات تطورت الحركة التعاونية العراقية حتى وصل عدد الجمعيات التعاونية الى اكثر من (١٢٠٠) جمعية تعاونية قبل سنوات قليلة وتوزع نشاطها على مجالات التعاونيات الاستهلاكية على شكل اتحاد تعاوني استهلاكي، التعاونيات الزراعية ومن اشكالها اتحاد الجمعيات التعاونية الفلاحية، التعاونيات الاسكانية وبشكل اتحاد تعاوني اسكاني، التعاونيات الانتاجية على شكل اتحاد تعاوني انتاجي، ثم التعاونيات الخدمية يشكل اتحاد تعاوني خدمي، واخيراً الاتحاد العام للتعاون. وبرغم ما شاب مسيرة الحركة التعاونية من ضعف وملاحظات سلبية، كالفساد الاداري والمالي، وبطء حركة العمل وتاخر اوقات الانجاز المحددة وعدم الوصول الى النسب التي توضع كاهداف سنوية وغيرها، فان ما يسجل لها ايجاباً انها كانت عوناً للمواطن في تسهيل امور حياته وقضاء حاجاته الاساسية وفي تدبير السلع الضرورية والنقل والاسكان وخدمات الادامة والصيانة وباسعار واجور مناسبة وكفاءة اداء افضل مما يماثلها في الاسواق المحلية.

ان الظروف الحالية التي يمر بها المواطن العراقي من غلاء وازمات سكن ونقل وما شابه تظهر اهمية الحاجة الى معاودة النشاط التعاوني مع دعمه حكومياً ومساندة القطاع الخاص له، الامر الذي سيجعله قادراً بالتاكيد على خدمة المواطن الذي يحتاج خدماته المتنوعة ذات المستوى النوعي الجيد سواء في معالجة ازمة السكن او ادارة المجمعات السكنية او التخفيف من ازمة النقل وارتفاع اجورها غير المعقولة، او تقديم خدمات الادامة والصيانة كسلع منزلية متعددة او بتنظيم وتنشيط الانتاج الفردي والعائلي وتأمين مداخيل جيدة لمنتجي السلع والخدمات وغير ذلك من مجالات النشاط التعاوني انها دعوة لاحياء هذا النشاط في ظروف ومرحلة تستدعي وجوده، حيث تتوفر ضرورات وامكانات هذا الاحياء المطلوب جماهيرياً.